سياسيون يتنبأون بخارطة طريق ما بعد الحوار

ماهو النظام الانتخابي والسياسي الأنسب لليمن

استطلاع / إشراق دلال

إن تطور العملية الديمقراطية لأي بلد يعتمد بشكل أساسي على مدى تطور أنظمته الانتخابية والسياسية، فقد يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في اليمن..

فبين النظام البرلماني والرئاسي والنظام المختلط، وبين المركزية والفيدرالية والقائمة النسبية.. جدل واسع في أوساط المجتمع اليمني بكل أطيافه وفئاته السياسية والمجتمعية وحالة من الترقب بما يخرج به مؤتمر الحوار الوطني حول النظام الأنسب لليمن في المرحلة المستقبلية..؟؟

منير الماوري

عبدالرحمن العلفي

صالح عبدالله صايل

سمير مريط

زبير الصوفي

"48%" مع النظام البرلماني، "43%" مع نظام الانتخابات بالقائمة النسبية

أظهر استطلاع للرأي أجرته منظمة "يمن باك" بالتعاون مع الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) تأييد الغالبية من اليمنيين للنظام البرلماني، ووفقا لنتائج الاستطلاع الذي أجري على 24 ألف مواطن فإن (48%) من اليمنيين الذي أجري عليهم البحث مع النظام البرلماني فيما فضل (30%) النظام الرئاسي و(19%) مع النظام المختلط.

وأيد أغلبية المبحوثين نظام القائمة النسبية بنسبة (43%) مقابل (15%) مع نظام الفائز الأول المعمول به حاليا، وبشأن شكل الدولة فضل (41%) اللامركزية، مقابل (32%) فضلوا الفيدرالية و(25%) فضلوا المركزية و(2%) مع الكونفدرالية.

واختار(55%) من المبحوثين تقسيم اليمن إلى محافظات، بينما (38%) اختاروا تقسيم اليمن إلى أقاليم. وتوجهت نسبة (87%) الى اختيار النظام الجمهوري الديمقراطي كنظام حكم لليمن مقابل (4%) فضلوا النظام الملكي.

يعتقد المحلل السياسي وعضو مؤتمر الحوار منير الماوري أن شكل الدولة بالنظام الرئاسي هو الأنسب بعكس ما تطرحه الأحزاب السياسية، قائلاً: "تعودنا في الفترة الماضية بأن ذات أحزاب المعارضة كانت تطرح أن النظام البرلماني هو الأنسب لعلاج مشكلات في الماضي لكن نحن نريد التطلع للمستقبل وننظر إلى ما هو الأفضل لنا".

ويضيف الماوري: مؤسسة الرئاسة في مجتمعنا يجب أن تظل قوية وإذا كانت هناك أقاليم أو نظام فيدرالي أو حكم محلي كامل الصلاحيات فهذا يعني أن سلطة الرئاسة ستضعف والنظام البرلماني تضعف فيه الرقابة لأن الأحزاب الفائزة في البرلمان سوف تشكل الحكومة، وبالتالي سوف تراقب نفسها، إما إذا انتخب الرئيس وكان هو المسئول عن تسيير شئون الدولة من الشعب وينتخب البرلمان من الشعب فالرقابة الشعبية والرقابة البرلمانية تظل قائمة في النظام الرئاسي.

ويحذر الماوري بأن الفيدرالية والقائمة النسبية في الانتخابات كل هذا يعطي قوة للأحزاب الصغيرة ويلغي القوى الأخرى في المجتمع فلابد من مراعاة هذه المسألة حتى لا نعيش دوماً في التقاسم الحزبي ويشرع لذلك بالانتخابات، فنظام برلماني مع قائمة نسبية وفيدرالية هذا إضعاف للدولة تماما وتدمير لها..

"يتحدث الجميع عن قانون الانتخابات ومع هذا فمشروع هذا القانون لم ينشر حتى الآن، نريد أن نطّلع عليه كي نرى إذا ما كنا نتفق معه أو نختلف، فالشيء الذي علمناه من رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي محمد الحكيمي، أن السجل سيكون الكترونيا وهذا سيتيح المجال سواء في هذه الانتخابات أو الانتخابات القادمة للمغتربين اليمنيين وهم ثلث الشعب اليمني من المشاركة في الانتخابات وسيعطي فرصة كبيرة لتصحيح كل الأخطاء السابقة".

ويضيف: وفيما يخص توصيات الحوار الوطني بأن الجيش ورجال الأمن لا يشاركون في الانتخابات، وهذا سيجعلهم يفكرون فقط كيف سيحافظون على الاستقرار مما سيجعل الانتخابات أكثر نزاهة وأكثر تمثيلاً للمجتمعات سواء التي لا يوجد فيها معسكرات أو التي يوجد فيها معسكرات..

ويرى منير الماوري بأن المرحلة القادمة تبشر بخير لأننا بدأنا نطرح مشاكل المستقبل ونتناسى مشاكل الماضي وعن طريق الحوار الوطني سنصل إلى حلول لخارطة طريق للمستقبل ونستفيد مما يحدث في المنطقة ككل.

عبدالرحمن العلفي المدير التنفيذي للمركز اليمني للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل "منارات" يقول: الأنظمة الانتخابية متعددة وتجارب المجتمع الدولي عظيمة وبالغة التميز وتعطي فرصة لتقديم أفضل البدائل التي تتناسب مع الجوانب الديموغرافية وامتداداتها، وأيضاً مع المستويات الثقافية للمجتمع التي تراعي التباين..

ويضيف: التوزيع السكاني في أمانة العاصمة عالية جدا ومتميزة لأن الأماكن متقاربة، مراكز الانتخابات متقاربة ولا توجد صعوبة أو عقبات أو معوقات لانتقال الناخبين لمراكز القيد والتسجيل، لكن في مثل أوضاع المناطق الجبلية شديدة الوعورة، إمكانية الاتصال والتواصل بالغة الصعوبة، معتبراً أن الذي يشارك من الرجال أو النساء في الانتخابات فهو على درجه عالية من الجهادية لترسيخ الديمقراطية وتعزيز الدولة المدنية..

مشدداً بأنه ولا بد من مراعاة هذه الخصائص لكي لا يكون النظام الانتخابي عقبة أمام المشاركين في العملية الديمقراطية هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية كلما بسطنا عملية القيد والتسجيل وأزلنا التعقيدات التقنية والالكترونية والتعقيدات الإجرائية كلما رفعنا من إقبال الناس على عملية القيد والتسجيل، فالجمع بين الرقم الوطني وبين البطاقة الانتخابية عملية في غاية من التميز، ربطنا الهوية الشخصية للمواطن والمواطنة ببطاقة الاقتراع في الانتخابات المحلية أو النيابية أو الرئاسية .

وفيما يتعلق بالأنظمة الانتخابية يقول العلفي: نظام الدائرة الانتخابية لا بد أن يستحوذ على خمسين بالمائة من مقاعد البرلمان بحيث نعطي للمقومات الشخصية دوراً أساسياً في العملية الانتخابية وخمسين بالمائة من الدوائر تكون بنظام القائمة النسبية، ذلك لأننا نعطي فرصه للتكتلات الاجتماعية في شكل أحزاب أو تجمعات لأحزاب وتنظيمات سياسية ونعطي فرصة أيضاً للدوائر الفردية التي فيها تعزيز لمكانة القيادات والشخصيات المتميزة..

مؤكداً أن الانتخابات بالقوائم النسبية في كثير من الأحيان لا تبرز قيادات فارعة الطول، قيادات متميزة وقادرة على أن تشكّل في مجموعها أمة متطلعة إلى الحرية، لذا الجمع بين القائمة النسبة والدوائر الفردية هو النظام الأمثل في هذه المرحلة..

الفيدرالية تمزيق

أما الأمين العام لحزب جبهة التحرير، صالح عبدالله ناصر صايل فهو ضد الفيدرالية من الأساس، ويعزي رفضه بأن الفيدرالية تمزيق لليمن، حسب تعبيره.

مضيفاً: "نحن مع وحدة اليمن.. تماسك اليمن "اليمن الكبير"، فالنظام الانتخابي هو أساس المشكلة الآن، التقسيم والتقزيم يأتي من الخارج لإضعاف اليمن، هناك أخطاء حدثت في الماضي بالإمكان تصحيحها، ومعروف بأن اليمنيين يتفقون في أقرب الأوقات.."

سيقسم إلى 21 ولاية

ويقول المحامي، زبير الصوفي: الدستور اليمني وقانون الانتخابات السابق يرى أن النظام في اليمن كان نظاماً برلمانياً رئاسياً ولكن في ظل الوضع حاليا، وفي ظل مؤتمر الحوار الوطني قد لا نستطيع التكهن بما سيخرج به مؤتمر الحوار الوطني، كون هناك عدة آراء لم تحسم للآن، منها فريق يدعو لنظام برلماني، وفريق يدعو لنظام رئاسي وكذلك سمعنا باليمن دولة فيدرالية .

ويضيف: توجد عدة آراء في مؤتمر الحوار الوطني حول النظام الانتخابي منها الفيدرالية، أي تقسيم اليمن لقسمين جنوب وشمال، ومنها الذي يتبنى تقسيم اليمن لأربعة مخاليف، ورأي آخر يتبنى تقسيم اليمن إلى ثلاثة مخاليف، ورأي بأن اليمن ستقسم إلى 21ولاية، مثل دولة الإمارات وهذا الأقرب، ومن هذا سوف يتم مناقشة قانون الانتخابات بعد أن يحدد نظام الدولة حينها نستطيع أن نقوم بمناقشة نظام أو قانون الانتخابات.

ويأسف الصوفي لقيام وزارة الشئون القانونية وعدة جهات بتبني مشروع قانون الانتخابات، قبل أن يتبناه مؤتمر الحوار الوطني وهذا برأيه سوف يتعارض مع ما سيخرج به رأي مؤتمر الحوار الوطني.

ويضيف: إن لكل نظام مزايا وعيوب والأنظمة كالنظام الملكي له مزايا وعيوب ومنها النظام الجمهوري وكلها آراء، ولكن الجميع ينتظر ما سوف يخرج به مؤتمر الحوار الوطني فهو من سيحدد ما هو شكل الحكم في اليمن.

الحكم المركزي

النظام الانتخابي والنظام السياسي الأنسب لليمن هو النظام الذي يتوافق عليه أبناء اليمن ويشعرون بأنه أنسب لهم، بهذا بدأ حديثة سمير مريط -مسئول الدراسات الاجتماعية بمركز منارات للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل ويضيف: "ولا يمكن لأحد أن يحدد ما النظام المناسب للفترة المقبلة، قبل أن يعرف كيف سيكون مصير اليمن مستقبلاً، لكن هناك صوت مرتفع بالنسبة للفيدرالية وكانت أحد الحلول المطروحة بالنسبة لقضية منبعها ومعالجتها لقضية الجنوب بينما الفيدرالية قد تكون حلاً لليمن حتى لو لم يكن هناك مشكلة جنوبية. مؤكداً أن الحكم المركزي في اليمن وعلى مدى التاريخ أثبت فشله، لأن اليمنيين لا يقبلون بحكم مركزية في اليمن، والآن نظام الأقاليم جاء كي يفرض أن نقسم اليمن لأقاليم بناءً على أسس ومعايير نتمنى أن تراعي المتغيرات المختلفة

ويعتقد مريط بأن النظام الفيدرالي سيكون نقلة كبيرة في وضع اليمن وتجربة المجتمع اليمني بما فيها النخبة السياسية، حيث سيغير شكل النظام وطبيعة العلاقة بين الأنظمة السياسية حتى فيما يتعلق بالمنافسة حول كرسي الرئاسة ستكون حول رؤساء الأقاليم وسيحدث نوع من التنافس بين أبناء الأقاليم وسيكون منصب رئيس الجمهورية منصبا فخريا.

ويضيف: أما بالنسبة للنظام الانتخابي فهناك أنظمة متعددة في العالم تجرى بها الانتخابات، بالنسبة للدول التي تتكون من عدة أقاليم، كالنظام الأمريكي فهو نظام معقد في الانتخابات قد يصعب تحقيقه في اليمن كخطوة ابتدائية لأنه يجعل لكل إقليم نسبة من الأصوات يحصد المرشح الرئاسي أصوات الإقليم كاملا وتحسب له هذه النقاط..

كان هناك في الفترة السابقة جدل حول موضوع القائمة النسبية حيث كان الكثير يفضلون هذا النظام، لكن نعتقد بأن هناك إعادة نظر في هذا النظام إن كان سيلاءم وضع الدولة وشكلها المستقبلي، فبالإضافة إلى أنه يجب أن يتوافق عليه اليمنيون يجب أن يتفق الجميع على قواعد اللعبة ثم يدخلون الملعب يجب ألا نفرض نظاما في ظل عدم توافق لأحد الأطراف أو لأحد القوى..

مؤكداً أن هناك أنظمة نجحت، فالنظام الرئاسي نجح في بلدان معينة والنظام البرلماني نجح في بلدان معينة، الخلل ليس في الأنظمة، الخلل بمدى توافق هذا النظام مع طبيعة كل المجتمع ولهذا في اليمن نستطيع أن ننتج نظاما رئاسيا، نظاما مختلطا، نظاما برلمانيا، قد يكون تحت هذه المسميات.. لكن يكون فيه خصائص ومميزات مختلفة تتناسب مع وضع المجتمع اليمني وأغلب الظن سيكون نظام أقاليم، تقسيم اليمن وهذا يحتاج مرحلة لوعي المجتمع حتى يستطيع التعامل مع هذا النظام المتغير نحتاج لخمس سنوات على الأقل كي يعي الساسة والمجتمع ما هو هذا النظام..

وأردف مريط: سيكون هناك عدة مستويات للأجهزة الأمنية في هذا الإقليم ليست بنفس المستوى للإقليم الآخر، وهناك مجالس نيابية في كل إقليم، وحتى هناك قوانين خاصة بكل إقليم، هذا يحتاج إلى وعي ويحتاج إلى إدراك أن الإقليم ليس بديلا عن وطن وأنه من حقي إن كنت من هذا الإقليم أن أنتمي للإقليم الآخر وأعمل فيه وأن يكون لي حق في الوظيفة العامة

مشدداً بأن الوقت الآن مناسب لتوعية المجتمع لأن الكثير ليس لديهم تصور بما معنى الفيدرالية فلابد عند اختيار أحد الخيارات يجب أن تروج له في المجتمع ونشر تبعاته وكيف سنكون وكيف يتم التعامل مع هذا النظام أو غيره...

سيف البرطي